الفصل الثالث

طبيعة القوة السياسية

«شن الصراع الحاسم على الخصوم المعاندين من خلال التحكم المقصود والمخطط في أدوات القوة السياسية لتحطيم إرادة الخصم باستخدام أسلحة لاعنيفة قوية التأثير.»

obeikandl.com

نتعرض في هذا الفصل للجزء الثالث من التعريف، والذي يتعلق بطبيعة القوة السياسية. فللرؤية الصحيحة لطبيعة القوة السياسية أهمية بالغة في رسم المتصارعين لاستراتيجياتهم التي تنظم بنى وهياكل الحركة بما يتناسب مع ديناميكية الصراع والتغيرات التي قد تطرأ على خارطة الصراع، وبالذات تغيرات القوة السياسية، حيث يمثل الزهد في النظر – أو في بعض الحالات النظرة الخاطئة أو غير المتعمقة – لطبيعة القوة السياسية إلى فقدان أنشطة الحركة ووسائلها وآلياتها وخططها الفعالية المناسبة للتعاطي مع المشكلة، ولكي تأتي ممارسات الحركة وقيادتها بأفضل النتائج لابد من تناسق نظرتها للمشكلة مع طبيعتها الحقيقية.

يقول أوجست كونت[1]: **(إن المعرفة قوة.. إنها تعني أن نعرف ..فنتنبأ .. فنستطيع)**، ومعرفة طبيعة القوة وكيفية التحكم فيها يعني أن نتنبأ بكيفية تفكيكها في المستقبل، عبر بناء القدرة الحقيقية على أرض الواقع، وهذا هو جوهر التغيير.

المطلوب:

١. أن تدرك الحركات المقاومة أن طبيعة القوة السياسية متغيرة غير ثابتة.

٢. أن تسعى إلى إدراك طبيعة القوة السياسية في الواقع الذي تعيشه.

٣. تشكيل بنى الحركة واستراتيجياتها بناءً على الإدراك الكامل لطبيعة القوة السياسية.

ولكي نتعرف على أهمية هذه المطلوبات فسوف نستعرض تعريف القوة

(١) **أوجست كونت** (١٧٩٨-١٨٥٧): عالم اجتماع وفيلسوف اجتماعي فرنسي، أعطى لعلم الاجتماع الاسم الذي يعرف به الآن، ويعد هو نفسه الأب الشرعي والمؤسس للمذهب الوضعي القائل بأنه لا سبيل إلى المعرفة إلا بالملاحظة والخبرة. وكان يرى أن تاريخ البشرية ينقسم إلى ثلاث مراحل: المرحلة الدينية، والمرحلة الميتافيزيقية، ثم المرحلة العلمية. قدم مقترحات على جانب كبير من التعقيد لإقامة دولة وضعية تقوم على صفوة من علماء الاجتماع لإدارة المجتمع وتوجيهه. ومن أهم أعماله كتاب « **الفلسفة الوضعية**» الذي ظهر لأول مرة في ستة أجزاء (١٨٣٠- ١٨٤٢).

السياسية، من خلال النظريتين الأحادية والجماعية، ومتطلبات التعامل مع أدوات القوة السياسية، والتي تعتمد عليها صحة المجتمع واستحقاقه للتقدم والتطور في المستقبل.

تعريف القوة السياسية:

تعرف القوة السياسية بأنها «**القدرة على التأثير في سلوك الآخرين**»[١]، وهناك تعريف آخر أكثر دقة يعرفها بأنها «**القدرة على العقاب والمكافأة والإجبار والمناورة لإخضاع الآخرين**»[٢]، وبذلك فإن حديثنا عن طبيعة القوة السياسية[٣] يعني نظرتنا إلى أدوات العقاب والمكافأة والإجبار والمناورة وديناميكية عمل هذه القوة وكيفية التحكم فيها. وسنتعرض في هذا السياق لنظريتين أساسيتين، نظرية القوة الأحادية أو الذاتية، ونظرية القوة الجماعية.

نظرية القوة الأحادية أو الذاتية ((Monolithic Theory

ترى نظرية القوة الأحادية أن الأفراد والجماهير يعتمدون في بقائهم واستقرارهم على حسن أداء حكومتهم وقراراتها ودعمها، وبالتالي فهم يخضعون لها ولإرادتها، فقوة الحاكم فيها ذاتية وهو مصدرها ولا يحتاج إلى من يمده بها، وهو الذي يفيض من قوته على الجماهير ليمدهم بترياق الحياة والبقاء.

والقوة السياسية في هذه النظرية كتلة صخرية لا يمكن تفكيكها عبر نحتها شيئًا فشيئًا، ولا سبيل للتعامل معها إلا بتدميرها، وذلك لشدة تماسكها، انطلاقًا من الفرضيات التالية:

- جميع أدوات العقاب والمكافأة والإجبار والمناورة بيد القلة التي تعتلي هرم

(1) Andrew Heywood, Politics, (New York: Palgrave Macmillan, 2nd ed., 2002), p. 7.
(2) Andrew Heywood, Politics, (New York: Palgrave Macmillan, 2nd ed., 2002), p. 7.
(٣) عندما نذكر مصطلح القوة في الكتاب فإنما نقصد به القوة السياسية.

obeikandl.com

السلطة.

- قوة الحكومة ذاتية ونابعة من قوة هذه القلة.
- يصعب تحطيمها أو التحكم فيها من قبل خصومها.
- الحكومة مالكة للقوة السياسية ومسيطرة ومتحكمة فيها.
- لا سبيل أمام الشعب (**الكثرة**) إلا الخضوع لإرادة الحكومة (القلة) والاعتماد عليها.
- وهكذا فإن اتجاه القوة هابط من أعلى (الحكومة) إلى أسفل (الشعب). فالنظام هو الذي يمارس الضغط على الشعب.

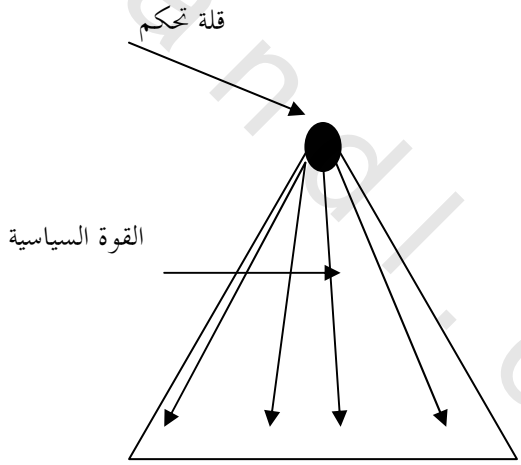

شكل ١٩: القوة السياسية الذاتية واتجاه القوة هابط

وانطلاقًا من هذه الفرضيات فإن القوة ذاتية، وتعتمد على قدرة الحاكم على السيطرة على أدوات العقاب والمكافأة والإجبار والمناورة، ومن ثم فإنه يفيض على المجتمع بماء الحياة، فالشعب لا يمكن أن يحصل على احتياجاته إلا من حكامه، فهم الذين يطعمونه ويكسونه وينظمون شئونه ويحمونه، وهذه القوة لا سبيل إلى

obeikandl.com

تدميرها إلا بتدمير منبعها ومصدرها، وبالتالي فلابد من التدمير التام للقلة التي تتحكم في تلك القوة عبر المواجهة المباشرة معها.

يقول جين شارب في بحثه عن القوة السياسية: «في الصراعات ... فإن هذه القوة – وفقًا لهذه المواصفات المفترضة – لا يمكن كسرها أو السيطرة عليها من قبل الأفراد، ولكن بواسطة التهديد أو استخدام القوة المادية الصلبة. وإذا كان صحيحًا أن القوة السياسية تملك من القوة والمتانة ما للهرم الصخري الكبير؛ فإن هذا يعني أنه لا يمكن التحكم في مثل هذه القوة إلا بتقييد الحكام لأنفسهم طواعية أو بتغيير ملكية هذه القوة الأحادية – سواء بالإجراءات الاعتيادية مثل الانتخابات أو غير الاعتيادية مثل الاغتيالات أو الانقلابات العسكرية أو بواسطة العنف المدمر كالحروب التقليدية. ولا يمكن ممارسة أيًا من الضغوط الأخرى المؤثرة سوى الضغوط التدميرية»[1]

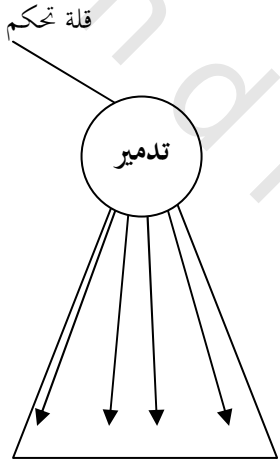

شكل ٢٠: يقوم النشاط السياسي في نظرية القوة الذاتية على تدمير القلة المالكة للسلطة واستبدال هذه القلة بأخرى تسيطر

وتماشيًا مع هذه النظرية وفرضياتها فإن **قوام الفعل السياسي هو تدمير وإزالة**

(1) Gene Sharp, Politics of Non-violent Action, Part 1, (Extending Horizons Books, Porter Sargent Publishers Inc., 1973), p. 9.

الخصم، عبر استدعاء الجيوش الخارجية أو تكوين جيش قوي يحارب الجيش النظامي أو عبر الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية وما شابه ذلك من أعمال.

وعلى النقيض ترى النظرية الثانية أن الحكومات والأنظمة تعتمد في بقائها واستقرارها على الأفراد والمؤسسات وقراراتهم ودعمهم لها، وبالتالي فالحكومات تخضع لإرادات الأفراد والجماهير ومدى دعمهم وتعاونهم معها، وتعرف هذه النظرية بنظرية القوة متعددة المصادر، أو القوة غير الذاتية (Pluralistic-Independency Theory).

نظرية القوة غير الذاتية (متعددة المصادر)

Pluralistic-Independency Theory))

تنظر هذه النظرية إلى القوة على اعتبارها هرمًا يتكون من مجموعة كبيرة من الصخور، وكلما أزلت منه صخرة ازداد ضعفه، فهو هرم يمكن نحته شيئًا فشيئًا، ولا حاجة إلى تدميره بالكلية، انطلاقًا من الفرضيات التالية:

- الكثير من أدوات العقاب والمكافأة والإجبار والمناورة بيد الشعب (الكثرة)، ويمكنه استخدامها لمعاقبة الحكومة وتجويعها (**سيتم شرح مصطلح المجاعة السياسية لاحقًا**)، وحتى الأدوات المماثلة التي يمتلكها النظام لا يمكن استخدامها إلا بموافقة الشعب وتعاونه.
- قوة الحكومة غير ذاتية وتصدر من الكثرة التي في جذور هرم السلطة.
- القوة هشة في يد الحاكم يمكن تفكيكها والتحكم فيها بسحب التعاون بين قاعدة الهرم ومجموعاته ورأس السلطة في أعلى الهرم.
- الحكومة لا تتحكم في القوة السياسية بشكل كلي، أو مباشر.

obeikandl.com

- لا سبيل أمام الحكومة (القلة) إلا الاعتماد على الشعب والمؤسسات (الكثرة) في إدارة شئون الدولة.

- اتجاه القوة صاعد من أسفل إلى أعلى. فالشعب هو الذي يمارس الضغط على النظام.

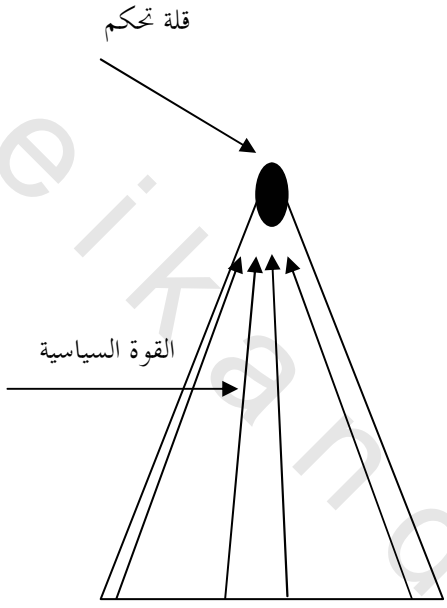

شكل ٢١: القوة السياسية الجماعية واتجاه القوة صاعد

فأصحاب هذه النظرية يرون أن القوة السياسية تعتمد في بقائها وقوتها على التزود بها من مصادرها، من خلال تعاون حشود الجماهير والمؤسسات، ونظرًا لأن القوة موزعة بين مجموعات ومؤسسات كثيرة في المجتمع؛ فإن السيطرة عليها من قبل الديكتاتوريات أمر صعب، ويعتمد على إمكانية الحاكم في توجيه سلوك الناس.[١]

(١) يرى أصحاب هذه النظرة أن القوة – في جميع الحكومات – تنبع من أقسام كثيرة من المجتمع. وأنها متجذرة في جذور البنية الرسمية للنظام، وهذا الهرم تحمله قوة اجتماعية قوية هي التي تمنحه الحياة. ويمكن طرح الفكرة على المستوى الفلسفي بالتمثيل:

obeikandl.com

فهذه النظرية تقوم على فكرة ركائز الدعم. ونقصد بذلك أن القوة القوة في المجتمعات غالبًا ما يعبر عنها من خلال المؤسسات والأفراد ذوي الوزن والتأثير، وهم الذين يمثلون الركائز التي يستمد منها المجتمع قوته. ومن أهم ركائز القوة في المجتمعات:

- مؤسسات الجيش والشرطة.
- المؤسسات الإعلامية والإعلاميين.
- المؤسسات القضائية.
- المؤسسات الخدمية.
- المؤسسات الدينية.
- المؤسسات التعليمية.
- المؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال.

عندما تبصر شجرة سامقة من بعيد تكتشف أنها قائمة على تربة تحوطها، وماء يسقيها، فالمصادر التي تمنحها الحياة من خارجها، وقد لا نحسن رؤيتها (الماء والتربة والهواء). إن إذعان الشعوب هو ماء الحياة للنظم الاستبداية، والطاعة هي تربة تثبيت جذور الديكتاتوريات. وها هو القمر الذي يسحرنا بضوئه لا ينير ذاتيًا، لكننا قلما ننتبه أنه يستمد نوره من الشمس. وهذه المباني الشاهقة التي نراها عادة لا نبصر مصدر قوتها الكامن في الأساسات غير الظاهرة على السطح. وعندما ترى ظلًا طويلًا مهيبًا ستكتشف أنه ليس إلا أنوارًا سُلّطت على أقزام، لذلك فالديكتاتوريات ليست إلا ظلالًا مهيبة نتجت عن انعكاس أنوار الشعوب على أقزام.

إن عيوننا غير مدربة على أن ترى الحقائق كما هي، وإنما تبصرها كما تمليها عليها الديكتاتوريات، لذلك فتحرير العقول أمر ضروري جدًا في العمل التغييري.

obeikanal.com

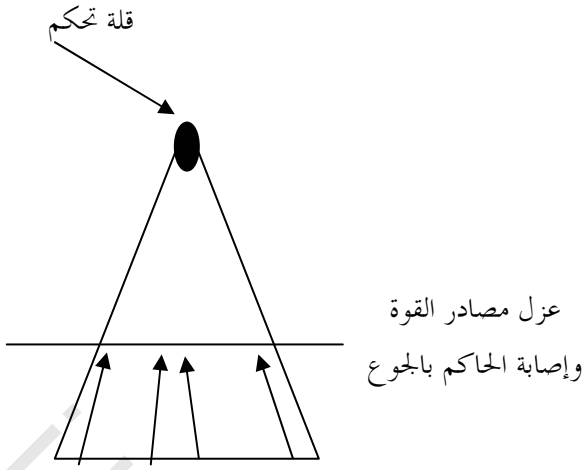

شكل ٢٢: يقوم النشاط السياسي في نظرية القوة الجماعية على تجويع الحاكم وكسر إرادته

ومن ثم فإن قوام الفعل السياسي في هذه النظرية أمران:

١. **إصابة الحاكم بالمجاعة السياسية**: أي عزله عن مصادر قوته عبر التحكم فيها وتفكيك الروابط بين الحاكم ومصادر القوة[١]، ورد التحكم في القوة إلى مكانه الطبيعي بين أفراد ومؤسسات المجتمع الذي تقوم السلطة التنفيذية على خدمته وتسهر على رعايته.

٢. **التأثير في وعي الحاكم بموازين القوى**: فعبر التحكم في مصادر القوة

(١) لا يعني تفكيك مصادر القوة بالضرورة تفكيك مؤسسات الدولة؛ إذ أن القوة السياسية تتفكك في حالة سحب الشعب التعاون والطاعة، ومع ذلك تظل المؤسسات قائمة لا تتأثر، فالمؤسسة العسكرية موجودة، ولا يصاب جنودها أو منشآتها بالأذى، وكذلك تبقى المدن والمصانع والمباني الحكومية، ورغم ثبات هذه البنى وبقائها كما هي، إلا أن كل شيء بالفعل قد تغير، لأن قوة النظام انحلت، وحينها ندرك أنه في الوقت الذي يدمر فيه العنف مؤسسات الدولة، فإن حرب اللاعنف تحافظ عليها، وبينما يصوب العنف سهامه صوب الحاكم، فإن اللاعنف يتجاهله، ويقتل الخوف في نفوس الجمهور.

وسحب التعاون التام ينقلب وعي الحاكم بموازين القوى، وتصبح قوى القمع – أداة القوة الرئيسة في الأنظمة الديكتاتورية – غير فعالة في مواجهة الشعب اللامتعاون بهيئاته ومؤسساته وأفراده، وبالتالي تنكسر إرادة الحاكم وتتحول القوة إلى مكانها الطبيعي في مجتمع اللاعنف.

ومجتمع اللاعنف مجتمع متحضر يمتلك عقلًا راشدًا واعيًا، وفعالية كبيرة في الأداء والإنتاج، وروحًا معنوية عالية كفيلة بتحقيق أحلامه، وتأثيرًا عظيمًا في وعي مؤسسة الحكم، هذا التأثير ينتج من موازين القوى الجديدة في المجتمع، التي ترسم في عقل متخذ القرار في السلطة خطوطًا حمراء لا يتجاوزها.

شكل ٢٣: في حرب اللاعنف، الميدان الأول والأساسي هو ميدان العقول

مقارنة بين نظريتي القوة السياسية

القوة الذاتية	القوة غير الذاتية
جميع أدوات العقاب والمكافأة والإجبار والمناورة بيد القلة التي تعتلي هرم السلطة.	كثير من أدوات العقاب والمكافأة والإجبار والمناورة بيد الشعب (الكثرة).
قوة الحكومة ذاتية ونابعة من قوة هذه القلة.	قوة الحكومة غير ذاتية وتصدر من الكثرة الذين في جذور هرم السلطة.
لذا يصعب تحطيمها أو التحكم فيها من قبل خصومها.	يمكن تفكيكها والتحكم فيها، لأنها قائمة على سحب التعاون ومعتمدة على مجموعات كثيرة.
الحكومة قادرة على السيطرة والتحكم في القوة.	الحكومة لا تتحكم في القوة بشكل مباشر أوكلي.

obeikandl.com

القوة الذاتية	القوة غير الذاتية
لا سبيل أمام الشعب (الكثرة) إلا الخضوع لإرادة الحكومة (القلة) والاعتماد عليها.	لا سبيل أمام الحكومة (القلة) إلا الاعتماد على الشعب والمؤسسات (الكثرة) في إدارة شئون الدولة.
اتجاه القوة هابط من أعلى (الحكومة) إلى أسفل (الشعب).	اتجاه القوة صاعد من أسفل (الشعب) إلى أعلى (الحكومة).
لإحداث التغيير يتم تدمير القائمين على القوة ونقل ملكيتها إلى المجموعة الجديدة (استبدال مولد طاقة بمولد آخر).	لإحداث التغيير يتم عزل مصادر القوة عن النظام وتركه يجوع سياسيًا.
يعتمد على هذه النظرية كل من: • الذين يعتمدون العنف والقوة التدميرية في حسم الصراعات. • الحركات اليائسة من إمكان التغيير، والتي تصور لها عقولها الحاكم وهو ممسك بزمام أدوات القوة.	يعتمد على هذه النظرية كل من: • الذين يعتمدون حرب اللاعنف في حسم الصراعات. • الذين يعتمدون في العنف السياسي على حرب العصابات، حيث يركزون على استنزاف الخصم وقطع خطوط الدعم و الإمداد.
الخلاصة: القوة ذاتية يمنحها الحاكم للمجتمع.	الخلاصة: القوة غير ذاتية يمنحها المجتمع للحاكم.

جدول ٣: مقارنة بين نظريتي القوة السياسية، الفردية والجماعية

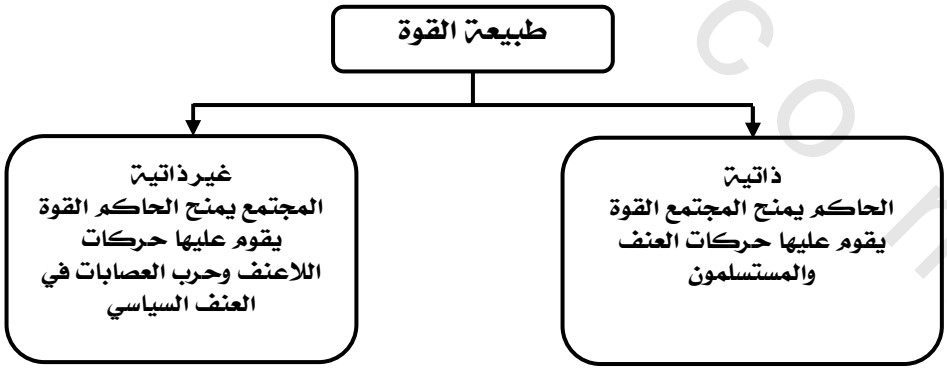

شكل ٢٤: شكل توضيحي لنظريتي القوة السياسية وطبيعة المجتمع الذي يقوم على كل من النظريتين

obeikandl.com

فك الاشتباك بين النظريتين

بالرغم من وجود المتشيعين لكل من النظريتين، ويحكم كل طرف بصحة النظرية المتشيع لها وبخطأ الأخرى، إلا أننا في أكاديمية التغيير لا نرى بخطأ هذه النظرية أو تلك، ولا ننعت إحداهما بالدقة والأخرى بعدم الدقة، إذ أن كلًا منهما تمثل تحليلًا لطبيعة القوة السياسية في وقت ما أو نظام ما.

فالقوة السياسية في العصور القديمة والوسطى كانت قائمة على النظرية الأحادية للقوة، ولم يكن بالإمكان تغيير طبيعة هذه القوة في تلك الأزمنة، إذ أن هذه الطبيعة كانت متسقة مع مقدار التطور البشري بعمومه ومع النظم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية في تلك الفترات. بل وحتى السياسة الدولية والقوانين الدولية كانت تجليًا لطبيعة القوة في تلك المرحلة، إذ كانت الفتوحات والتوسع الإمبراطوري بمثابة القانون الدولي في تلك المرحلة. ولم يستهجن أحد المؤرخين توسعات الإمبراطوريات المختلفة اليونانية والرومانية والفارسية؛ بل وحتى الفتوح الإسلامية، إذ أن هذا كان يمثل العرف الدولي في تلك المرحلة.

وبالتالي فلا يمكن نعت التجارب التاريخية التي اعتمدت النظرية الأحادية لطبيعة القوة السياسية – لمجرد اعتمادها هذه النظرية - بالديكتاتورية أو الظلم أو الفساد، إذ أن هذه النظرية كانت أقصى ما وصلت إليه البشرية في تلك المرحلة لتنظيم شئونها.[1]

وأيضًا تمثل تلك النظرية تحليلًا جيدًا لبعض الأنظمة الديكتاتورية في العصر الحديث التي استسلمت فيها الجماهير بالكلية – بشكل دائم أو في فترة محددة – للأنظمة المستبدة، وبالتالي أصبح الواقع السياسي هو تفرد النظام بكل أدوات القوة

(١) كانت هناك محاولات شهدتها العصور السابقة تعزز نظرية القوة غير الذاتية، لكنها تبدو في مجموع التاريخ كأحداث متناثرة، ولم يكن منطقها هو الحاكم والغالب في هذه الفترات.

لتخلي الجماهير عن حقها.

أما نظرية تعدد مصادر القوة فتمثل تحليلًا جيدًا للأنظمة السياسية الديمقراطية التي يستمد فيها الحاكم قوته من الجماهير، وللأنظمة الديكتاتورية التي رفضت فيها الجماهير الإذعان للطغاة، وأصرت على استخدام حقها وانتزاعه من أيدي المستبدين، مما أفقد الحاكم التفرد باستخدام أدوات القوة.

ولا شك أن تركيبة المجتمع والطبيعة القَبَلية أو المدنية تؤثر بشكل كبير على طبيعة القوة السياسية في المجتمع، ووعي الحاكم والمحكوم بها. وأحيانًا يعبر المشهد السياسي الواحد على مزيج من النظريتين مع تغليب إحداهما على الأخرى.

إعادة تعريف القوة

وهنا يأتي تساؤل مهم: **هل يمكن تحويل طبيعة القوة السياسية من الشكل الأحادي إلى الشكل المتعدد المصادر؟**

ومفتاح الإجابة على هذا السؤال يكمن في فكرتين أساسيتين، الطاعة أو العصيان، وقوة أو ضعف المجتمع.

الأولى: الطاعة والعصيان

فالنظرية الأحادية للقوة ترتكز على طاعة الجماهير وعدم عصيانهم للسلطة التنفيذية، وأهم العوامل التي تؤدي إلى هذه الطاعة[1]:

١- العادة: فالطاعة عادة إنسانية ممتدة منذ القدم يتطلب الخروج عليها الكثير من الجهد العقلي والمعنوي.

٢- الخوف من العقوبات: الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والبدنية.

---

(١) أسباب طاعة الجماهير للحاكم كثيرة ومتعددة ومتشابكة، وتختلف من ثقافة لأخرى، ونذكر هنا أهمها.

٣- الالتزام الأخلاقي: الذي قد ينشأ من رؤية دينية أو من رؤية عامة لصالح وخير المجتمع.

٤- المصلحة الشخصية: التي قد تأخذ الشكل الاجتماعي أو المادي أو تجنب العقوبات.

٥- الارتباط العاطفي الوثيق بالحاكم: وهو الشكل الشائع في الملكيات والإمارات.

٦- نطاق اللامبالاة: فهناك قدر من اللامبالاة يقبل بها الفرد مطالب الحكام دون أي استفسارات أو تساؤلات.

٧- غياب الثقة بين أفراد الشعب: حيث تفتقد الجماهير الثقة بإمكانياتها وبقدراتها وبقادة الحركات المقاومة، مما يجعلها تخضع لحكامها.

وبعكس النظرية الأحادية فإن نظرية المصادر المتعددة للقوة لا ترتكز على طاعة الجماهير، ولكنها ترتكز على مبدأ العصيان في حالة تغول الدولة على حقوق الأفراد.

وبالتالي فإن التحول من الطور الأحادي للقوة إلى الطور المتعدد يقتضي تدريب الجماهير على العصيان والتمرد، وممارسة حقها الطبيعي في الاعتراض على الأداء السيئ للحكومة.

الثانية: ضعف وقوة المجتمع

فالنظرية الأحادية ترتكز على ضعف عموم المجتمع، واعتماده التام على الحكومة، وعدم قدرته على ممارسة الفعل السياسي، إما لتركيبته أو لضعف الوعي أو للإثنين معًا، وبالتالي تظل أدوات القوة تدور في فلك القلة المبادرة، وتنتقل السلطة من قلة لأخرى، دون أي تدخل من قوى المجتمع، وهو الضعف الذي وإن كان أمرًا طبيعيًا في العصور القديمة والوسطى، إلا أنه أمر مفتعل في عصرنا الحديث

يتعمد الحكام فرضه على مجتمعاتهم.

أما نظرية المصادر المتعددة فترتكز على قوة المجتمع بمؤسساته وهيئاته وأفراده، وقدرتهم على ممارسة الفعل السياسي والتأثير في القرارات العامة المتعلقة بالدولة، بل وقدرتهم على استخدام أدوات القوة السياسية ضد حكامهم إذا اقتضت الضرورة.

كذلك تراهن هذه النظرية على قدرة المجتمع على إدارة شئونه من خلال نظام جديد تلعب الدولة فيه دورًا دون أن تكون هي الفاعل الرئيس، وهذا هو الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه نشطاء اللاعنف في أرجاء العالم. تأسيس ذلك الواقع الجديد.

وبالتالي فإن حركة اللاعنف تقوم بإعادة تعريف القوة، للانتقال من الأحادية إلى التعددية، وهذا يقتضي عدم اهتمام الحركة التغييرية المقاومة بتقوية صفوفها ومؤسساتها فقط؛ بل لابد أن يكون تقوية مؤسسات وهيئات المجتمع المدني المختلفة ودعم استقلالها عن النظام في صدر قائمة الأولويات لديها، لأن تقوية المجتمع هي المعول الأكبر لهدم أسوار الديكتاتورية، وهي الصمام الرئيس الذي يحول دون تحول الأنظمة إلى الاستبداد والديكتاتورية مرة أخرى.

المطلوب:

١. تدريب الجماهير على الإيجابية التي قد تتمثل في العصيان والتمرد على أداء الحكومة الفاسدة.

٢. إيجاد استراتيجات لاعنيفة للتعامل مع القمع الذي يحول دون مشاركة الجماهير.

٣. تقوية المجتمع بأفراده وهيئاته ومؤسساته.

obeikandl.com

أمثلة على الحركات القائمة على النظرية الأحادية للقوة:

كانت هذه النظرية هي قوام العمل السياسي والتغييري في العصور القديمة والوسطى، حيث كانت الجماهير تؤمن بحق الحاكم في إدارة شئونها، وكانت تدين له بالولاء والطاعة، ولم يكن من بد أمام حركات التغيير من تدمير قوة الحاكم الذي يمتلك كل أدوات القوة. والتاريخ الأوروبي حافل بالتجارب التي كان يلجأ فيها المقاومون إلى استدعاء ملوك الدول المجاورة للقضاء على خصومهم؛ بل وكان الملوك يتهادون فيما بينهم المدن والشعوب لتلافي الحروب أو لعمل الصداقات والتحالفات. فنجد البنادقة – سكان البندقية – يستدعون الملك لويس دون شارل ليتخلصوا من سيطرة حاكم لمبارديا، بينما يهدي الملك لويس دون شارل مملكة نابولي إلى أسبانيا ليتحاشى حربًا مع الأسبان، ويسلم رومانا للبابا الإسكندر مقابل اعتراف الأخير بطلاق الملك لويس من زوجته.

وبالمثل كان قوام كثير من فترات الحكم العربي والإسلامي قائم على هذه النظرية، فالشعوب لم تكن تمتلك حق التدخل في قرارات السلم والحرب، وكان المُلك دُولة بين القلة المسيطرة، فالمماليك والأيوبيون والفاطميون والدولة الطولونية والإخشيدية وغيرها لم يكن للشعوب دور في اختيارها أو حتى دعمها، ولكنها كانت تقوم بجهد القلة الطموحة المنظمة التي تستطيع تدمير القلة الحاكمة ونزع أداة التنفيذ من يدها.

الانقلابات العسكرية

تعد الانقلابات العسكرية نموذجًا على الطبيعة الأحادية للقوة في عصرنا الحديث، إذ أنها تمثل إزالة القلة المتحكمة في أدوات القوة واستبدالها بغيرها.

وتنطلق الانقلابات العسكرية من كون السيطرة على مركز السلطة (القلة) سيمكنها من فرض سيطرتها على باقي أرجاء الدولة، لذا لا يحتاج تنفيذ الانقلاب

عادةً إلى عدد كبير من الأشخاص؛ بل يكفي عدد صغير نسبيًا، بشرط أن يكون متحكمًا في مفاصل حساسة من التسلسل القيادي. وتشير الاستقراءات المستخلصة من عشرات الانقلابات الناجحة إلى أن مجموعة محدودة من الضباط، تتبعها بضعة مئات من الجنود تكفي في المتوسط لتنفيذ انقلاب ناجح. مع توقف الأعداد الضرورية للقادة والمشاركين في الانقلاب على نسبة عدد الجيش في الدولة المستهدفة، ومدى المقاومة المرتقبة للانقلاب.

أصحاب هذه النظرية في العصر الحديث

- الذين يعتمدون العنف والقوة التدميرية في حسم الصراعات، كحالات الانقلاب العسكري والاحتلال والغزو.
- الحركات اليائسة من إمكانية التغيير، والتي تصور لها عقولها الحاكم وهو ممسك بزمام أدوات القوة. فيلجئها تصورها عن طبيعة القوة إلى الاستسلام. فأنى لها بمواجهة هذا المارد المتحكم في القوة!!

أمثلة على الحركات القائمة على نظرية القوة متعددة المصادر:

أما نظرية القوة متعددة المصادر فتعد قوام العمل السياسي والتغييري في العصر الحديث، حيث ازداد وعي الشعوب بحقوقها وذاتها، وبعد أن أصبحت قضايا حقوق الإنسان من القضايا الجوهرية لكل من الحكومات والشعوب، إذ أنها تمثل للحكومات كابوس التدخل الأجنبي، وتمثل للشعوب حقًا لابد من السعي لنيله.

وأكثر التجارب التغييرية الواردة بملحق التجارب التغييرية في نهاية هذا الكتاب تعد أمثلة ونماذج رائعة لهذا النوع من الكفاح القائم على نظرية تعدد مصادر القوة، ولذا سنكتفي بهذه الإشارة إليها هنا، ويمكن للقارئ الرجوع إليها في ملحق الكتاب.

متطلبات التعامل مع الطبيعة الجديدة للقوة السياسية:

إذا كانت الطبيعة الجماعية (غير الذاتية) للقوة السياسية هي نظرية البشرية المستقبلية المتطورة؛ فإن التعامل مع تلك النظرة الجديدة لطبيعة القوة السياسية يحتاج إلى ثلاثة أمور:

١. **تحرير العقل** من قيود وأسر النظرة القديمة وأشكال الفعل التي اعتادت حركات التغيير على ممارستها.

٢. **تجاوز فكرة «قطف الثمار»**: إذ أن الغالب على أداء الحركات التغييرية في ظل النظرية الأحادية هو الانطلاق المباشر نحو القلة المسيطرة في محاولة انتزاع أدوات القوة منها، وبالتالي فإن الحركة تتحول – في حالة الانتصار – إلى القلة المسيطرة الجديدة، نتيجة حرص كل حركة على أن تقطف ثمرة الفعل، وتلك الثمرة هي القوة التنفيذية. وتتجسد الرغبة في حكم الشعب لا تحريره.

أما في حالة الطبيعة الجديدة للقوة فإن أداء المجتمع لابد أن يغلب عليه طابع الأداء الجماعي، بحيث تحرص الحركات التغييرية على تقوية الحركات والمؤسسات والهيئات المختلفة، وتحرص على دعم المشاريع الجديدة التي يطلقها الأفراد في المجتمع، وتحرص على أن يكون الانتصار للمجتمع وليس لحركة بعينها، لأن في هذا دعم لثقة المجتمع بنفسه وقدراته، وتطوير إمكانياته، مما يحول دون التحول نحو الديكتاتورية مرة ثانية. وبذلك يكون صلب فكرة الانطلاق من طبيعة القوة متعددة المصارد هو تحرير الشعب لا حكمه.

٣. **الدراسة المتأنية والجادة لحرب اللاعنف**: التي تمثل التجسيد الحقيقي للفعل السياسي في ظل نظرية القوة متعددة المصادر.

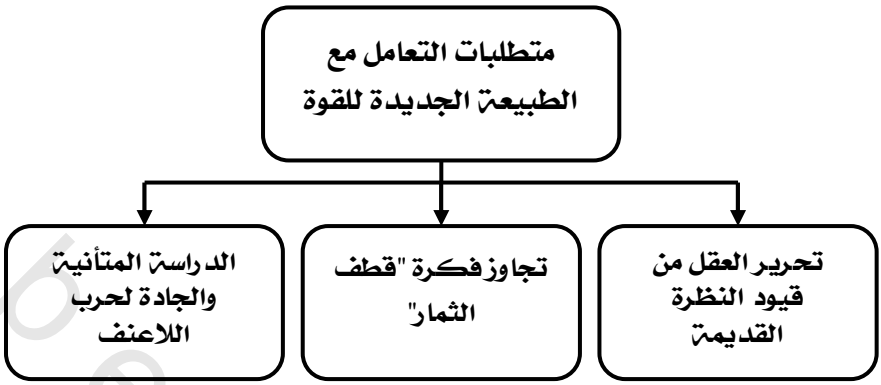

شكل ٢٥: متطلبات التعامل مع نظرية المصادر المتعددة للقوة

كيف تقيس الحركة قوتها إلى قوة الحاكم؟

وإذا تعاملت حركات المقاومة بشكل صحيح مع الطبيعة الجديدة للقوة السياسية فبإمكانها قياس قوتها ومقارنتها بقوة الحاكم، بل إنه يجب على قادة الحركات التغييرية أن يدركوا أن المقياس الحقيقي للقوة يكمن في الأثر المترتب عليها، أي أن مقياس القوة في نتيجتها وليس في أدواتها.

فعلى سبيل المثال كانت القوة الأميركية في فيتنام هي الأكبر، لكنها كانت قوة عقيمة غير منتجة، وهو ما ينسحب على القوة العسكرية السوفيتية في أفغانستان. فليست العبرة بمن يتحكم في أدوات القوة، وإنما في كيفية استخدامها للوصول إلى النتائج المرجوة.

فعلى الحركات التغييرية ألا ترهب قوة خصومها وألا تغتر بقوتها، لأن كلتيْ القوتين قد تكونان سرابًا ووهمًا؛ وإنما يجب عليها الانتباه لكيفية استخدام الخصم لها، وكيفية استخدامها هي للقوة في مواجهة خصمها.

ومن هنا فالمقياس الحقيقي للقوة هو كيفية استخدامها وليس في ماهيتها فحسب.

المطلوب:

١. تحرير العقل من قيود وأسر النظرة القديمة.
٢. تجاوز فكرة «قطف الثمار».
٣. الدراسة العميقة والجادة لحرب اللاعنف.
٤. الاستخدام الفعال والمؤثر لأدوات القوة المتوفرة.

مصادر القوة السياسية:

وفي إطار فهم حركة المقاومة لطبيعة القوة السياسية ومحاولة التحكم فيها فلا بد من إدراك مصادرها.

- **شرعية السلطة**[1]: فإذا كانت القوة السياسية تعرف على أنها «**القدرة على التأثير في سلوك الآخرين**» أو «**القدرة على العقاب والمكافأة والإجبار والمناورة لإخضاع الآخرين**»؛ فإن الشرعية تعني الحق في ممارسة أو استخدام هذه القدرة. فهي تعني حق الحاكم في العقاب والمكافأة. وتأتي أهمية الشرعية في كونها تدعم بقاء النظام من خلال الطاعة وليس الإجبار.

- **الموارد البشرية**: فالأفراد والجماعات التي تطيع أو تتعاون أو تساعد الحكام تمثل أحد مصادر قوته التي ينبغي حرمانه منها، أي حرمانه من تعاون وطاعة ومساندة المجتمع بأفراده وجماعاته ومؤسساته.

- **المهارات والمعرفة**: فالقوة السياسية تعتمد على المهارات والمعارف والقدرات

(١) هناك ثلاثة أنواع رئيسة من الشرعية:
الشرعية التقليدية: وهي شرعية تاريخية، مثل شرعية الأمراء والملوك في الحكم.
الشرعية الزعامية: وتنبع من قوة شخصية الديكتاتور وقدراته الزعامية والقيادية.
الشرعية القانونية: وتنبع من قواعد دستورية وقانونية، بغض النظر عن شخص الحاكم.
وبناء على طبيعة نوع الشرعية المكتسبة من قبل النظام تحدد الحركات التغييرية الآليات المناسبة لحجب تلك الشرعية عنه، وإسقاط حقه في استخدام أدوات القوة.

التي يمده بها الأفراد والجماعات عبر تعاونهم معه.

- **العوامل المعنوية**: وتشمل العوامل النفسية والعادات، والالتزام الأخلاقي، والأيديولوجيات التي تحث الناس على طاعة ومساعدة الحكام.

- **الموارد المادية**: وتشمل الممتلكات والموارد الطبيعية والمصادر المالية ووسائل الإعلام والنظام الاقتصادي ووسائل الاتصالات والمواصلات. وبقدر سيطرة الحاكم على هذه المصادر بقدر ما تزداد قوته.

- **العقوبات**: التي يستخدمها النظام أو يهدد باستخدامها، ليضمن قدرًا مناسبًا من الخضوع والتعاون اللازمين لاستمرار النظام وقدرته على تنفيذ سياساته. ولابد من اعتماد الاستراتيجيات الكفيلة بتجريده من فعالية تلك العقوبات.

وتتفاوت درجة اعتماد الحكام على هذه المصادر، فهم لا يعتمدون عليها كلها بنفس الدرجة، وسيطرتهم المتوهمة عليها نابعة من إذعان وخضوع الجماهير، وعلى تعاون عدد كبير من الأفراد والمؤسسات في المجتمع مع الحكام.

والحصول على مصادر القوة قد يكون من الداخل أو الخارج أو الاثنين معًا، فالكثير من الديكتاتوريات تعتمد في بقائها على الدعم الخارجي لها بأشكاله المتنوعة، الأمر الذي يجعلها تستأسد على شعوبها، وفي حالة توقف هذا الدعم، أو توجيهه إلى المعارضة – ليتحول إلى ضغط على الديكتاتوريات – يفقد النظام الديكتاتوري أحد روافد شرايين الحياة المهمة.

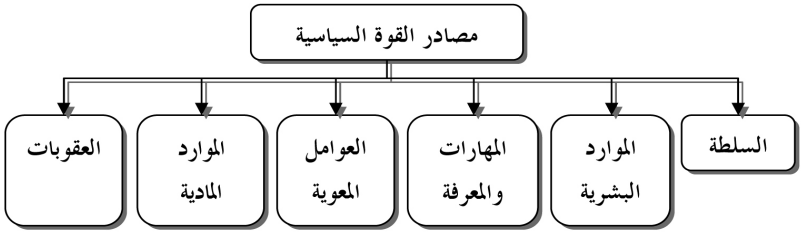

شكل ٢٦: بعض المصادر الأساسية للقوة السياسية

وفي الباب التالي سوف نتعرض للجزء الأخير من التعريف والمعني بوسائل تحويل مصادر القوة السياسية من القلة المتحكمة العنيفة إلى يد الكثرة الواعية المسالمة.

المطلوب من حركات المقاومة

- أن تدرك أن طبيعة القوة السياسية متغيرة غير ثابتة.
- أن تسعى إلى إدراك طبيعة القوة السياسية في العصر الذي تعيشه.
- تشكيل بنى الحركة بناءً على الإدراك الكامل لطبيعة القوة السياسية.
- تدريب الجماهير على العصيان والتمرد على أداء الحكومة.
- إيجاد استراتيجات لاعنيفة للتعامل مع القمع الذي يحول دون مشاركة الجماهير.
- تقوية المجتمع بأفراده وهيئاته ومؤسساته.
- تحرير العقل من قيود وأسر النظرة القديمة وإعادة تعريف طبيعة القوة.
- تجاوز فكرة «قطف الثمار».
- الدراسة العميقة والجادة لحرب اللاعنف.
- الاستخدام الفعال والمؤثر لأدوات القوة المتوفرة.

obeikandi.com

مفاهيم

١. اختيار السياسة كقوة: تعرف السياسة كعلم ممارسة القوة، وكعملية توفيقية، وكعملية إدارة الشئون العامة، وكفن الحكم، وتعد أقرب التعريفات انسجامًا مع الصراع القائم بين الديكتاتوريات وبين حركات التغيير هو تعريفها كقوة:

فالسياسة كقوة:

* هي معتقد سياسي مشترك لدى القادة الناجحين وليست نتاج منهجية علمية مدروسة.
* أقل درجة من المثالية والنظرية من حيث التحليل والمستوى.
* روادها هم القادة السياسيون الناجحون الذين يستطيعون إيجاد روابط وعلاقات مشتركة بين برامجهم السياسية ومعتقدات وحاجات المواطنين، فيحركونهم بناء على هذه العلاقات والروابط. مثل ديجول، وماوتسي تونج.

٢. بينما السياسة كعملية توفيقية وكعملية إدارة الشئون العامة:

* منهجية تجيب عن أسئلة تتعلق بالمثالية مثل: ما هو الشكل الأفضل للحكومة؟
* وكان روادها دارسين للسياسة بالدرجة الأولى ولم يكونوا فلاسفة. مثل ميكيافيللي، وجيمس ماديسون، والماوردي.

obeikandl.com

٣. أما السياسة كفن الحكم:

* منهجية تطرح توصيات حول ما هو الوضع الأمثل وما الذي ينبغي تحقيقه. مثل أفلاطون ومدينته الفاضلة والمجتمع المثالي.

* غير موضوعية لأنها تطرح أسئلة قيمية، مثل: لماذا أطيع الدولة؟

* كان روادها فلاسفة بالدرجة الأولى ذوي خلفية سياسية. ومن هنا قامت أطروحاتهم على خلفية نظرة فلسفية للكون والمجتمع.

ويعتبر تعريف «**السياسة**» كقوة هو أقرب التعريفات إلى الجانب العملي والواقعي المتعلق بالصراع بين الأنظمة والحركات، ومن ثم كان اختيارنا له.

obeikandl.com